الأمم المتحدة

A/C.3/68/L.16

الجمعية العامة

Distr.: Limited
10 October 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٢٧ (ب) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

فيجي*: مشروع قرار

الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٢٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٣٣/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٢٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٤٢/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

141013 141013 13-50943 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة والذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بهما،

وإذ تسلم بأن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية والاحتفال بها في عام ٢٠١٤ تتيح فرصة مفيدة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة الدولية من أجل زيادة التعاون على جميع الصعد بشأن قضايا الأسرة واتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة باعتبارها جزءا من نهج إنمائي متكامل وشامل،

وإذ تلاحظ أن الأحكام المتعلقة بالأسرة الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات وعمليات متابعتها لا تزال توفر توجيهات في مجال السياسة العامة بشأن سبل تعزيز العناصر التي تركز على الأسرة في السياسات والبرامج باعتبارها جزءا من نهج إنمائي متكامل وشامل،

وإذ تلاحظ أيضا أهمية وضع سياسات تركز على الأسرة، وبخاصة في مجالات القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والعمل الكريم وكفالة التوازن بين العمل والأسرة والإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، وتنفيذ هذه السياسات ورصدها،

وإذ تسلم بأن الأسرة مسؤولة في المقام الأول عن تربية الأطفال وحمايتهم وبضرورة أن ينشأ الأطفال في بيئة أسرية وفي جو تسوده السعادة والحب والتفاهم من أجل تنمية شخصيتهم على نحو كامل ومتوازن،

وإذ تسلم أيضا بأن السياسات المتعلقة بالأسرة تحقق أقصى الفعالية عندما تستهدف الوحدة الأسرية وديناميتها ككل، وإذ تلاحظ أن السياسات التي تركز على الأسرة تهدف بصورة خاصة إلى تعزيز قدرة الأسر المعيشية على التخلص من الفقر، وضمان الاستقلال المالي، ودعم التوازن بين العمل والأسرة للمساعدة على إدارة المهام الأسرية وتعزيز نماء الطفل،

وإذ تدرك ضرورة استمرار التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي بشأن قضايا الأسرة من أجل إذكاء الوعي بهذا الموضوع لدى هيئات الإدارة في منظومة الأمم المتحدة،

واقتناعا منها بأن المجتمع المدني، بما فيه المؤسسات البحثية والأكاديمية، يؤدي دورا بالغ الأهمية في أنشطة الدعوة والترويج والبحث وصنع السياسات في مجال وضع السياسات وبناء القدرات المتعلقة بالأسرة،

وإذ تلاحظ بارتياح التعاون الوثيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال الأسرة، والجهود التي تبذلها في مجال البحث والأعمال التحضيرية التي تضطلع بها للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة،

وإذ تشجع الدور النشط الذي تؤديه اللجان والمنظمات الإقليمية، وإذ تقرّ بمشاركة المجتمع المدني في العملية التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[(١)]،

١ - **تشجع** الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهودها لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها ومراعاة منظور يتعلق بالأسرة في عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني؛

٢ - **تقرر** تكريس جلسة عامة خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٤ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة من أجل مناقشة دور السياسات التي تركز على الأسرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣ - **تدعو** الحكومات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية إلى توفير ما يلزم لإعداد بيانات أكثر منهجية بشأن رفاه الأسرة على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى تحديد وتوفير الدعم اللازم لتحسين السياسات المتعلقة بالأسرة على نحو بناء، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن السياسات والممارسات السليمة؛

٤ - **تحث** الدول الأعضاء على أن تعتبر عام ٢٠١٤ العام الذي ينبغي بحلوله أن تكون قد بذلت جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج وطنية فعالة، وأن تنظر في الإطار المناسب لتحقيق تقدم على صعيد وضع السياسات المتعلقة بالأسرة في المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - **تشجع** الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود لوضع سياسات وبرامج مناسبة لمعالجة فقر الأسرة والإقصاء الاجتماعي والتوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة بين الأجيال وعلى تبادل الممارسات السليمة في تلك المجالات؛

٦ - **تشجع أيضا** الدول الأعضاء على العمل على تقديم استحقاقات تركز على الأسرة، مثل المساعدة الإسكانية، والاستحقاقات المالية للأطفال، والمعاش التقاعدي لكبار السن، والتحويلات النقدية، وبرامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، وتدابير

(١) A/68/61-E/2013/3.

أخرى ذات صلة، للحد من الفقر في الأسر والحيلولة دون انتقال حالة الفقر من جيل إلى جيل؛

٧ - **تشجع كذلك** الدول الأعضاء، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة ووفقا للخطط والسياسات الوطنية، على تعزيز الأحكام المتصلة بإجازة رعاية الطفل الممنوحة للوالدين وكفالة استفادة الموظفين الذين عليهم مسؤوليات أسرية من ترتيبات العمل المرنة ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركة الوالدين في مسؤوليات الأسرة، ودعم مجموعة واسعة من الترتيبات الجيدة لرعاية الطفل، بما في ذلك الاستثمار في جودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من أجل تحسين التوازن بين العمل والأسرة؛

٨ - **تشجع** الدول الأعضاء على الترويج لسياسات تعزز الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال عن طريق الاستثمار في برامج دعم تركز على الأسرة، بما في ذلك المساعدة لأغراض الحماية الاجتماعية والاستثمار في المرافق التي تقدم الخدمات لمختلف الأجيال والتعلم عبر الأجيال، والبرامج التطوعية للشباب وكبار السن وبرامج التوجيه وتقاسم العمل؛

٩ - **تحث** الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز جميع الأسر ودعمها، وتقر في الوقت ذاته بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عاملان أساسيان لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره، وتلاحظ في الوقت ذاته أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية مع التسليم بمبدأ تقاسم الوالدين المسؤولية عن تنشئة الطفل ونمائه؛

١٠ - **تدعو** الحكومات إلى مواصلة وضع استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على الاستجابة للأولويات الوطنية فيما يتصل بقضايا الأسرة؛

١١ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في الاضطلاع بأنشطة للتحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية على الصعيد الوطني؛

١٢ - **تدعو** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها واللجان الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية إلى مواصلة تقديم معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها دعما لأهداف السنة الدولية وللأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين لإعلان السنة الدولية وإلى تبادل الممارسات السليمة والبيانات بشأن وضع السياسات المتعلقة بالأسرة؛

١٣ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، للأعمال التحضيرية لعقد اجتماعات إقليمية احتفالا بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية؛

١٤ - **تشجع** الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة من مواصلة الاضطلاع بأنشطة البحث وتقديم المساعدة إلى البلدان بناء على طلبها؛

١٥ - **توصي** مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص بأن تؤدي دورا داعما في الترويج للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ على جميع الصعد؛

١٧ - **تقرر** أن تنظر في موضوع ''الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها'' في دورتها التاسعة والستين في إطار البند الفرعي المعنون ''التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة'' من البند المعنون ''التنمية الاجتماعية''.